

التي صلح او كان تغليبه واجبا على قول النبي من صحابته فنزلوا امره بشيخه الوعد  
ببديل ان الكافر اذا انهضه الوعد ولم تقبل فلاحق له فصار الشا جوازم بقائه كالتحريم في  
الحرب وكالتفاره **و** ان ينهيه عما اى ينهيه الوعد **و** ان يكون للامام على كل حال  
ضمها الى الحائرين فسمها على لي يوحى الى دار الاسلام ثم يرجعها منهم فيضمها وهذا  
لفظ القدر كمن غنمه واعلم ان الغنمة اذا كانت ففضل قوله بجمل الاكتم عليها وان لم تكن  
فسمها لان اذ لم يضمها احتاج الى تركها في دار الحرب فيدخل حتى الغنمين عندهم اذا سمها  
قال بعض مشايخنا يكون ذلك ضمة نيكلا لان الاكتم اذا ضم من اجتهاد يجوز في ذلك قبل  
د قال بعضهم بكونه ضمة على اسمها على الغنمة لي يوحى الى دار الاسلام لا يتملكها  
يكون الى حنة الحامل ودية يسترد بها الاكتم في دار الاسلام فيضمها بينهم ثم يردونهم  
امه قال في السيوطي بكونهم على ذلك كمن باجارة وهو غنم لا قدر في غنمه لان  
فيه ذبح الضرع العام بالحق وان لم ينفعه بانه البهيم فله ان يفعل ذلك فمهم نصار  
كما لا يضطرون تنازل طعام الغنم يفت يتناولها بالغبية وقال في السيوطي الصغير  
عليه لعدم جلاء الشقاق براهي الصغار بطلبه من نفسه فيكون هذا الجير على الاجارة  
فلا يجوز كما اذا وقعت دابة انسان في دار الاسلام كان مع الغنم فضل وانه ليس له ان يتملكها  
باوالمش بل رضاه فقد اعمى الجوزة يفتح الحما على عليه من بغيره او من اجل او من  
في المختص في مختصا في وري **و** لانه ابتداء جارة استرا من اجارة في حاله لبقا  
يجوز الجوزة بانفاق المرويات من استاجر سفينة شهر محضت المعده في وسط البحر فانه يستعد  
عليها الجارة ان يبيعها لملكها بامرة المذكرة في المحيط **و** او ليجوز بيع الغنم قبل  
التقسمة في دار الحرب هذه اللفظ القدر في مختصه وذلك لان الملك في الغنمة للضارة  
لا يثبت قبل استرا بدار الاسلام عندنا فلا يبيع فيها ليس يملك وهذا هو المراد  
بجاء ان المراد بقوله بالجوزة البيع الغنم للكوحة لاني توب الاكتم واكثر هذه ايضا  
في الواهب الحما جلة الغنمة وانما يباع لمن يبيعها بغيره لان مال احد الحما  
والضرورة يستباح المحظور فلان يستباح المباح اولى ولا راحة من الاباحة من باب من  
الغنمين في دار الحرب فلاحق له في الغنمة ومن مات منه بعد استرا بها الى دار الاسلام  
وورثته وهذا لفظ القدر في مختصه وعند الشافعي اذا مات بعد تقضي الحرب فتحقير

والاصل

والاصل فيها استقصاها في سبعة فسمها الغنيمه في دار الحرب برز ذلك لان الملك اذا ثبتت  
للغنمة قبل الجوزة الى دار الاسلام عندنا لم يثبت الا حث لان الاكتم انفعال ملك الجوزة  
الى الارث فاذا لم يكن الملك لم يكن الاكتم وعندنا كان الملك مكان الكثر **و** في  
اي في سبعة فسمها الغنيمه في دار الحرب برز ذلك لان الملك اذا ثبتت  
دار الحرب ويا كل ما وجدوه من الطعام وهذا لفظ القدر في مختصه اطلق المراد به  
دم يقدحها بالما جة وهي رواية السيوطي ورواها الكوفي في مختصه ولما قال  
ما دامت الغنيمه في دار الحرب باساس لكل واحد من الجنيد تنازل المالك والمشروب  
والعلق غنما او فقيرا ونسبه القدر في وقال في السيوطي الصغير واذا كان في الغنمة  
طعام او علف ما حث اليه رجل تنازل منه قدر ما جده وكانا يفتن اول من سلبها الغنيمه اذا  
اخذ اليه للقتال ثم يردوها اذا استخفى منه ويكون له ذلك من غير حاجة الى اخصا لفظ  
السيوطي الصغير قال صاحبنا المحيط هذا الجوزة الفها من وما ذكره في السيوطي الكبير بواب  
الاكتم ان وجد رواية السيوطي الصغير يروي الغنيمه **و** في جعفر الطحاوي في شرح الآثار  
سند الى عبد الله بن ابي ابي في ما كان مع رسول الله صلح غنيمه بالحق والى الطعام  
الغنيمه فباخذ من حقه وان الغنيمه مشتركة بين الغنمة فلا على تنازل البهيم  
المعروف كما في الدابة والقوت وروى رواية السيوطي الكبير ما روى البخاري في الصحيح باسم  
الي بن عرقا لكانا نصيب في معارينا العنب والحسل فمالا للده وكه من فعله لان نقل الطعام  
والعلق من دار الاسلام الى دار الحرب يتعد نقلها من الغنم الى الغنم لوقوع في حرم وهو  
مستحق بالنسب ولو شرطنا الشرايين ثم الحرج ايضا فان الكفار لا يبيعون من الغنمة  
للاول عليهم طابا من قوت النفس وعلق الدابة فيجوز التنازل ونحو الضرورة سواء كان غنيمه  
تقولوا في الطعام او العلف بعد الاستخفاف على اصلها باحدة نصار كما قيل لا  
يقال علق الدابة يعلق علفا من باب ضرب اذا اطعمها العلف قال ابن دربر لا يقال  
والا في حكاية وعلقى وعلقى كما استعملت الدابة **و** قال ارسل اي قال صاحبنا هذه  
اطلق القدر في حكم المسئلة عن قيدا الحاجة **و** وقد شرطها في رواية اي شرطها لاجل  
في رواية السيوطي الصغير **و** في الاخرى في رواية الاخرى وهي رواية السيوطي الكبير  
وعلق ظهره اي وابسته قال في الفائق الخليل المراد به قال في الحرب لفظ الظهور